Warith Scientific Journal

التنويع الاقتصادي مسار لتحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2021

Economic diversification is a path to achieving sustainable development in the Iraqi economy for the period(2021- 2005)

أ.م. د. شيماء رشيد محيسن
Shaymaa Rasheed Mohaisen
جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد
University of Karbala / College of Administration and Economics
Shayma.r@uokerbala.edu.iq

أ.م. د. سهيلة عبد الزهرة مستور
Sohaila Abdul Zahra
الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد
Al-Mustansiriyah University / College of Administration and Economics
sohayla1973@yahoo.com

م. علي عمران حسين الطائي
Ali Omran Hussein
جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد
University of Karbala / College of Administration and Economics
ali.o@uokerbala.edu.iq

المستخلص

ان الاقتصاد العراقي يعاني من هيمنة القطاع النفطي، وهذه الأحادية أدت الى اهمال وتهميش القطاعات الاقتصادية الأخرى وتراجعت نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وبمرور الوقت أدت الى حدوث أزمات واختلالات هيكلية في اقتصاده، أن السياسات الاقتصادية التي طُبقت بعد عام 2003 في ظل هذا النظام قد عملت على تعميق التوجه الريعي للاقتصاد و اسهم هذا التوجه في تكريس التبعية بمختلف أشكالها، والتخلي عن الاستراتيجيات والخطط والسياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والنهوض بالتنمية الداخلية متمثلة بقطاعات الناتج غير النفطي وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية ومفهوم التنويع الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بنظريات التنمية وتطبيقاتها، ضمن التجارب التنموية والتطورات الاقتصادية التي شهدتها دول العالم.

إنّ اهتمام العراق المتزايد بالتنويع الاقتصادي، يعني زيادة اهتمامه بالتنمية المستدامة ففي الوقت الذي تسهم فيه قطاعات الاقتصاد الصناعية والزراعية والسياحة والخدمات في اقتصاد متنوع تحقق زيادات في القيم المضافة على الناتج المحلي الاجمالي، وعلى قيمة الصادرات من السلع المتنوّعة، وكذلك زيادة ايرادات الموازنة العامة من الضرائب والايرادات غير النفطية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، الاقتصاد العراقي.

Abstract

The Iraqi economy suffers from the dominance of the oil sector, and this unilateralism led to the neglect and marginalization of other economic sectors and their contribution to the gross domestic product declined. Over time, it led to the occurrence of crises and structural imbalances in its economy. The economic policies that were implemented after 2003 under this regime have worked To deepen the rentier orientation of the economy, and this trend contributed to the perpetuation of dependency in its various forms, and the abandonment of economic strategies, plans, and policies aimed at achieving economic diversification and promoting internal development, represented by the non-oil output sectors, especially the agricultural and manufacturing sector, and the concept of economic diversification is closely linked to development theories and their applications, within the experiences. Development and economic developments witnessed by countries of the world. Iraq's increasing interest in economic diversification means increasing its interest in sustainable development. At a time when the industrial, agricultural, tourism and services sectors of the economy contribute to a diversified economy, increases are achieved in the values added to the gross domestic product, and to the value of exports of various goods, as well as an increase in general budget revenues from taxes. And non-oil revenues.

Keywords: Economic Diversification, Sustainable Development, Iraqi Economy.

1.1المقدمة

تُعد سياسة التنويع الاقتصادي من الركائز الأساسية التي تحقق وتعزز اهداف التنمية المستدامة، كما انها من التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وتعرضه لازمات مستمرة بسبب التقلبات في أسعار السوق العالمي للبترول، لذا بات من الضروري التأكيد على وضع استراتيجيات فاعلة لدفع عجلة التنمية وتشمل جميع القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، والسياحة) مما يسهم في تنويع الإيرادات والتخلص من السمة الريعية والتبعية للأسواق العالمية والحد من تأثيرها على الاقتصاد العراقي وعلى صعيد الاقتصاد العراقي فقد واجهت عملية التنويع الاقتصادي تحديات عديدة منذ زمن بعيد تمثلت في أتساع حجم القطاع العام بعد ازدياد عوائد النفط وانعكاساته على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، لذلك باتت سياسة التنويع الاقتصادي ضرورة لمعالجة الصدمات والمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي

1.2مشكلة البحث: تكمن في ان الاقتصاد العراقي كان ولا زال يهيمن عليه القطاع النفطي وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مقابل تهميش وانخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة الاختلالات الهيكلية.

1.3أهمية البحث: ان التنويع الاقتصادي ركيزة أساسية وعامل مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد والسعي لتحقيق تنمية في القطاعات الاقتصادية لتشكل نقطة انطلاق لتنويع الإيرادات والتخلص من التبعية.

1.4هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل واقع الاقتصاد العراقي وضرورة تبني استراتيجيات تهدف الى التنويع الاقتصادي ومدى أهميته لاقتصاد البلد.

1.5فرضية البحث: تستند على ان الاقتصاد الريعي للعراق يعزز التبعية ويعمق الاختلالات الهيكلية، لذلك التنويع الاقتصادي يعمل على تنويع وتعدد مصادر الإيرادات والسير باتجاه تحقيق التنمية المستدامة.

1.6منهجية البحث: اعتمدنا الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يستخدم منهجي الاستقراء والاستنباط لتحليل البيانات والظواهر الاقتصادية.

1.7الحدود الزمانية والمكانية: العراق للمدة (2005-2021)

1.8هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور الأول إطار نظري لمفهوم التنويع الاقتصادي، والثاني تناول واقع الاقتصاد العراقي، الثالث يتضمن بعض الإستراتيجيات والمقترحات التي تسهم في تنويع الايرادات وختم بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

2-المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي والاهمية

3- مفهوم التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة (Assaf and Awad ، 2013: 466)

ويعرف (Callen (2014 5التنويع الاقتصادي وخاصة عندما يرتبط هذا المفهوم بالدول الريعية النفطية، بأنه "تخفيض الاعتماد البترول وعائداته عن طريق تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات متنوعة في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية."

ويعرف اخرون بان التنويع الاقتصادي (هو توزيع الاستثمار على قطاعات الاقتصاد المختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد او قطاعات قليلة جدا) (Marzouk and Hamza, 2014, 57)

4-اشكال التنويع الاقتصادي

يوجد ثلاثة اشكال للتنويع الاقتصادي وهي (Bou Khazna et al. 2018, 33)

A. الافقي: يعتمد على خلق قطاع انتاجي جديد في الاقتصاد ويعد الأصعب من نوعه
B. العمودي: يعتمد على تنويع السلع المنتجة بهدف تكوين قطاع انتاجي متكامل
C. التراكمي: يعتمد على تطوير قطاعات متنوعة مستقلة فيما بينها لتخفيف من الصدمات التي يتعرض لها قطاع معين.

5-أهمية التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في تطوير وبناء قطاعات إنتاجية جديدة مما يساعد في تقليل حجم الاعتماد على قطاع واحد في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي لمواجهة الصدمات الناجمة من الاعتماد المتزايد على مورد واحد، ويمكن بيان أهمية التنويع الاقتصادي كما يلي (Al-Ta'i 2021, 52)

A. يحمي الاقتصاد من التعرض من الصدمات الخارجية التي تصيب الاقتصادات في معظم البلدان، لان الاعتماد على مورد اقتصادي واحد سيولد ظروف اقتصادية واجتماعية غير مستقرة، وإن معظم السلع التصديرية تقرر أسعارها في الأسواق العالمية خاصة النفط، وخاصة سلعة النفط غالباً ما تحدد أسعارها في الأسواق الخارجية، وهذا ما جعل الاقتصادات الريعية عرضة للصدمات القوية نتيجة انخفاض الأسعار.

B. إن القطاع النفطي بشكل عام ليس من القطاعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة بسبب قطاع كثيف رأس المال وأن العمالة التي يتطلبها هذا القطاع تكون ذات مهارة عالية لذا يجب تطوير القطاعات الأخرى كالزراعة، الصناعة والتجارة مما يسهم في تقليل نسب البطالة.

الموارد المستخرجة من باطن الأرض تكون ناضبة مما يتطلب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية متنوعة بديلة مما يخفف من أثر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد

C. يقلل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يخلقه الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلاً من الاعتماد على تصدير سلع متنوعة من شأنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي للبلد.

D. يساهم في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة لأن اغلب البلدان النامية تتصف اقتصاداتها بأنها احادية الجانب أي تعتمد على ايراداتها على مورد اقتصادي واحد كالنفط وإن تنويع الاقتصاد والاعتماد على للقطاعات الإنتاجية الاخرى يخفف من وطاءة الصدمات الاقتصادية التي يحدثها انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي.

6- المبحث الثاني: واقع الاقتصاد العراقي والتنويع

ان الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 واجهه واقع جديد وهو التوجه نحو اقتصاد عاما تباين فيه بين النمط الاقتصادي للدولة والتخطيط المركزي بعد فترة امتدت لأكثر من أربعين عام ورأسمالية الدولة في مرحلة معينة وما بين انسحاب الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية في مراحل أخرى. هذا التحول كان يتطلب الشروع في معالجة الضغوط الخارجية وإجراء إصلاحات داخلية، الى إن استمرار العقوبات الاقتصادية بموجب قرار مجلس الأمن والحروب المتتالية والصراعات الداخلية والاحتلال وعمليات السلب والنهب دمرت الاقتصاد العراقي واستنزفت معظم موارده المادية والبشرية.

7 - مؤشرات الاقتصاد العراقي

7.1 الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية

ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات بنيوية وهيكلية تجعل منة اقتصادا احادي الجانب يفتقر الى اسهامات باقي القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالية وهذا الاختلال يجعل من القطاع النفطي هو الرائد والاساسي في المساهمة به

جدول (1) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2005-2021)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي م.د	القطاع العام%	القطاع الخاص%	قطاع النفط%	القطاع الزراعي%	قطاع الصناعة التحويلية%
2005	73533598	6.7	32.6	58	7	1.8
2006	95587954	70.4	29.6	55.5	5.8	1.5
2007	111455813	69.2	30.8	53.2	5	1.6
2008	157026061	73.6	26.4	55.7	3.8	1.7
2009	130642187	66.4	33.5	43.3	5.2	2.6
2010	162064566	65.4	34.6	45.4	5.5	2.4
2011	217327107	69.6	30.4	53.3	4.6	2.8
2012	254225490	67.4	32.6	50	4.1	2.7
2013	273587529	65.4	34.6	46.2	4.8	2.3
2014	266420384	63.8	36.2	44.1	5	1.9
2015	194680972	58.3	41.7	30.1	4	1.8
2016	196924142	57.6	42.4	30.7	2.1	0.2
2017	221665709	61.6	38.4	39.4	2.9	2.1
2018	254870184	67.6	32.4	46.3	1.9	1.8
2019	262917150	64.9	35.1	50.5	2.3	1.7

2.1	2.3	51	34,9	65,1	198774325	**2020**
0.9	1.3	49	30.9	60.1	188774325	**2021**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء

نلحظ من الجدول 1 ان الناتج المحلي الإجمالي ارتفع خلال الأعوام الأولى بسبب انتهاء العقوبات الاقتصادية وزيادة الصادرات النفطية، أما التذبذب الذي حدث خلال بعض الأعوام فعود للأوضاع الغير مستقرة التي شهدها العراق، مما أثر على الصادرات النفطية وانعكست اثاره على قيمة الناتج المحلي الاجمالي، ونلحظ أيضاً أن القطاع العام هو القطاع المسيطر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهذا يشير إ لى ضرورة التخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص ليمارس دوره في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة والاتجاه نحو التنويع الاقتصادي، ومن أجل بيان مدى الاختلال الهيكلي في القطاعات، أن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية ولاسيما ا لقطاع الزراعي والصناعي ليس بالمستوى المطلوب والتي يعول عليها في توليد الناتج المحلي الاجمالي، في حين يحتل القطاع النفطي المركز الأول، إذ تجاوزت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الأسعار الجارية نسبة (50%) ، إذ بلغت نسبة مساهمته(58%)عام 2004 من مجموع الناتج المحلي الإجمالي وهي أعلى نسبة بالمقابل انخفضت نسبة مساهمة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية بلغت (7%)(1,8 %)على التوالي، وهي نسب منخفضة جداً رغم أهمية ودور هذين القطاعين في الاقتصاد .

7.2 الاختلال الهيكلي للتجارة الخارجية

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية الكلية فهو محصلة بشكل عام من خلال اختلاف الانشطة الاقتصادية في أي دولة. ويشكل الميزان التجاري مركزاً فعال التأثير على الاقتصاد الذي يعاني من اختلالات واضحة بسبب فقدان التنويع الاقتصادي والتركيز على الإيرادات النفطية، إذ يعبر الميزان التجاري عن الفرق بين قيمة الصادرات. (Sobhi & Awad, 2022: 340)

وكما موضح في جدول (2) والمتمثل بهيكل التجارة الخارجية والذي يوضح الاختلال الكبير في الميزان التجاري والتجارة الخارجية بشكل عام.

جدول (2) هيكل التجارة الخارجية والميزان التجاري في العراق للمدة (2005-2021) مليون دينار عراقي

السنوات	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري
2005	39963945	45145710	(5181765)
2006	48780390	36914707	11865682
2007	51158039	31422753	19735286
2008	79028558	48249768	30778790
2009	51473565	51326145	1474200
2010	63880713	55232658	8648055
2011	96531318	60316542	36214776
2012	113151788	73980251	39171536
2013	108514489	75910914	32603575
2014	103714534	80008354	23706179
2015	67192475	68289455	(1096980)
2016	5352469	52145112	3207357
2017	75180282	57333501	17846781
2018	109726005	67227432	42498573
2019	105083227	85437915	19645312
2020	60229946	65122512	(4892566)
2021	613774523	662341324	(48566801)

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية. سنوات متفرقة. الأرقام بين الاقواس سالبة.

من خلال جدول (2) نلحظ ان الصادرات الكلية لعام 2004 بلغت (29956020) مليون دينار ثم أخذت بالتزايد حتى وصلت إلى (79028558,7 مليون دينار عراقي عام 2008 نتيجة التحسن الذي شهدته أسعار النفط أما في عام 2009 انخفضت الصادرات الكلية الى (5147356,5) مليون دينار عراقي بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت نهاية عام 2008 مما أدى إلى انخفاض الطلب على الصادرات النفطية.

وانخفضت في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد 19 وتوقفت اغلب المصانع ومظاهر الحياة وهذا يدل على اعتماد العراق على مصدر واحد ولا يوجد تنويع في صادراته

ما الاستيرادات تعكس درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وقد يعد اقتصاد الدولة منكشفا على الخارج إذا كانت نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي تزيد عن (20%) وبالعكس يكون اقتصاد الدولة مغلقا 12-20% (Awad and Sobhi, 2022: 285)

8- تحديات التنويع التي توجه الاقتصاد العراقي

يواجه العراق مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد الاقتصاد (Al-Jubouri, Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, 2019)وتقسم الى

8.1 تحديات داخلية

- هيمنة القطاع العام على اغلب مفاصل الدولة وغياب دور القطاع الخاص
- ارتفاع نسبه مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بتدني نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والزراعة والخدمات.
- غياب المناخ الاستثماري الملائم يؤدي الى تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية

8.2 تحديات خارجية

- التبعية للأسواق الخارجية بسبب الاعتماد على مورد النفط واي تذبذب في الأسعار يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي في البلد
- المنافسة الخارجية تؤدي الى تراجع سوق السلع والمنتجات بسبب غياب حماية المنتج الوطني وعدم ضبط الاستيرادات.
- دخول البضائع بدون ان تخضع لمقياس الجودة واعفاءها من الكمارك أدى الى اغلاق بعض المشاريع لأنها لا تستطيع منافسة المنتجات المستوردة

ويمكن توضيح ماسبق بالمخطط (1)

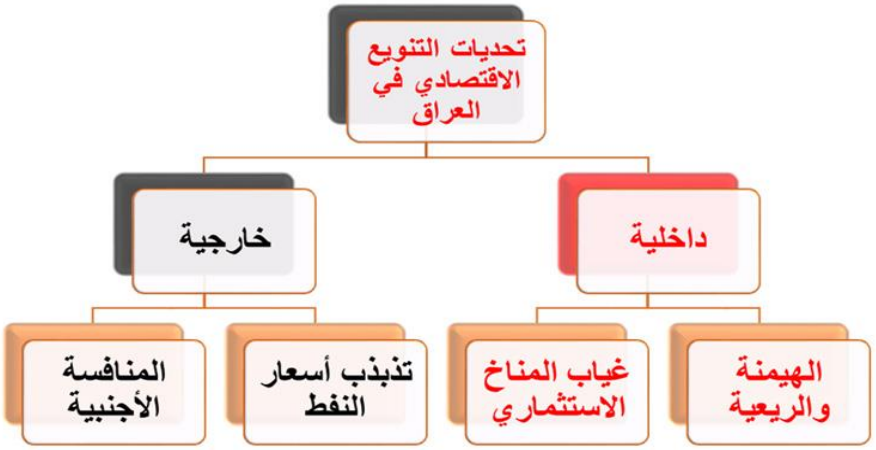

https://annabaa.org/aarticles/fileM//5cbfa1b454022.jpg

9 -المبحث الثالث: استراتيجيات مقترحة لتطوير القطاعات الاقتصادية

9.1 القطاع الزراعي: يمكن تطوير القطاع الزراعي في العراق عن طريق

A. ادخال التكنولوجيا الحديثة باستخدام الآلات والمعدات التي تساعد في تحسين الجودة وزيادة الكميات المنتجة بأقل تكلفة ووقت وجهد
B. دعم الفلاحين وتطوير مهاراتهم وارشادهم الى انتاج محاصيل استراتيجية وتلائم البيئة العراقية
C. حماية المنتج الوطني وتفعيل قانون الضريبة والرسوم الكمركية بما يلائم طبيعة المنتجات والسلع وهذه الاوعية الضريبية توفر إيرادات لخزينة الدولة
D. انشاء مشاريع زراعية تسهم في عملية امتصاص البطالة لاسيما للمنتوجات التي تتصف بميزة نسبية.
E. تطوير طرق الري واستخدام نظم ري حديثة كالمرشات او تقطير والتي تسهم في ترشيد استهلاك المياه وانشاء سدود جديدة لخزن مياه الامطار ومياه دجلة والفرات وقت الذروة لتوفير المياه بشكل دائم ومستمر وخصوصا في فصل الصيف.
F. الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في تطوير القطاع الزراعي التي تكون طبيعة البيئة فيها مشابهة للعراق.

9.2 القطاع الصناعي: يمكن تطوير القطاع الصناعي عن طريق

A. إعادة تأهيل المصانع المتوقفة عن العمل حسب أهميتها وتطويرها مثل مصنع الحديد والزجاج والاطارات، وانشاء مصانع تستخدم التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي.
B. المشاركة مع القطاع الخاص واعطاء دور للمساهمة في عملية التنمية والتطوير بما يمتلك من راس مال وخبرات.
C. الاستفادة من الخبرات الوطنية ممن لديهم كفاءة ومؤهلات خاصة.
D. تقديم الدعم للمشاريع المتوسطة والصغيرة عن طريق تسهيل عملية الإقراض لزيادة الإنتاج والاستخدام وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

9.3 قطاع الخدمات (المصارف والسياحة)

ان قطاع المصارف والسياحة له دور مهم في المساهمة بالتنويع الاقتصادي، لذا يمكن دعمه عن طريق

A. دعم القطاع المصرفي وتطويره لمواكبه التكنولوجيا الحديثة في طرق التعامل والدفع الالكتروني وتقديم التسهيلات للعملاء

B. تطوير السوق المالي وتفعيل دور شركات التامين وطرح الأسهم بشكل أوسع بهدف زيادة الموارد الاستثمارية لهذه المؤسسات.
C. تشجيع الاستثمار في المشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال مصرف مختص في تمويلها وإمكانية الاستفادة من تجربة المانيا في هذا المجال
D. تطور المؤسسات المالية يشجع على قيام وتوسع قطاع السياحة في البلد لتسهيل عملية الحجز والدفع الالكتروني وهذا يقلل الوقت والجهد للسائح .
E. استخدام الاعلام للترويج للمواقع السياحية والاثرية بشكل يجذب السياح لزيارة هذه المواقع وهذا بالتأكيد يسهم في زيادة الإيرادات وتنويع الاقتصاد
F. تبني برنامج حاضنات الاعمال لتوفير مناخ ملائم للقيام بالنشاطات الخدمية وتقديم الرعاية الفنية الملائمة ويمكن الاستفادة من تجربة مصر في هذا المجال.

لابد من الإشارة هنا الى ان تغيّر المناخ يتسبب في زيادة السمة الريعية لاقتصاد العراق، و أن الواقع المتشابك بين التنمية والمناخ في العراق يحتم علينا اتخاذ إجراءات عاجلة، وهو ما يتطلب جهودا واسعة للتكيف مع تغيّر المناخ، مع التركيز على العلاقة المتداخلة بين المياه والزراعة والفقر. ومن شأن تطبيق تدابير التخفيف من تغير المناخ أن يساعد في سد الفجوات القائمة بين جانبي العرض والطلب مع الحد من الانبعاثات الكربونية في سلسلة القيمة للطاقة في العراق.
أن الإصلاحات المالية والهيكلية لا تزال مهمة لاحتواء التداعيات الكبيرة التي ينطوي عليها التحوّل إلى اقتصاد منخفض الكربون وقادر على الصمود على الاقتصاد الكلي والمالية العامة للعراق .

10-الاستنتاجات

1. تُعد سياسة التنويع الاقتصادي من الركائز الأساسية التي تحقق وتعزز اهداف التنمية المستدامة
2. الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر النفط
3. يواجه الاقتصاد العراقي تحديات داخلية وخارجية تحد من التنويع الاقتصادي.
4. تغيرات المناخ والاحتباس الحراري أدت الى تأصل السمة الريعية للاقتصاد العراقي.
5. اختلال في هيكل التجارة الخارجية لان النفط يشكل اكبر نسبة من صادرات البلد.

11- التوصيات

1. يجب إعطاء أولوية لزيادة التنويع عن طريق دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى ليكون لها دور في المساهمة بتكوين الناتج المحلي الإجمالي.
2. التأكيد على أهمية وضرورة التنويع لأنه يوفر حماية من الصدمات الخارجية التي تحصل في السوق العالمي لأسعار النفط.
3. تفعيل وتشجيع المشاركة مع القطاع الخاص ليمارس دوره ويساهم في تنمية الاقتصاد وتنوعه.
4. الاستفادة من تجارب الدول في مجال التنويع لاسيما التي ظروفها وسماتها مشابه القريبة من الاقتصاد العراقي.
5. يجب على الدولة ان تدعم عملية التنويع في النشاط الاقتصادي بعيدا عن إنتاج النفط، والاتجاه نحو التجارة والتكامل.
6. النهوض بالقطاع الزراعي في العراق ليصبح ركيزةً أساسية من ركائز اقتصاد أكثر تنوع.

Sources

1. Assaf, Nizar Dhiyab and Awad, Khaled Rokan, (2013) Requirements for economic diversification in Iraq in light of...The Philosophy of Free Economy, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, a special issue on the conference proceedings the second.
2. Calla m.t.Cherf , Reda,Hassanov 2018 2 December trivedRe .)"IMF (Fund Monetry International ,future the and present the ,past the ,GCC the in tionDiversifica Economic
(.AMgad ,Hegazy and Fouad ,Hassanov; . 2014
3. Marzouk, Atef Lafi and Hamza, Abbas Makki, economic diversification, its concept and dimensions in the Gulf countries and the possibilities of achieving it in Iraq, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Tenth Year, Volume Eight, Issue Thirty-One 2014.
4. . Aisin Bou Khazna et al., The reality and challenges of economic diversification in oil-exporting countries, a case study (Algeria, Saudi Arabia), Master's thesis submitted to the Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences, Shahid Hama Lakhdar University in El Oued.

5. 12. Al-Taie, Bashir Hadi Odeh, (2021) The role and importance of economic diversification in Iraq, North African Economics Journal, Volume, Issue 17
6. Hamid Abdul Hussein Al-Jubouri Economic Diversification in Iraq, Development Center for Strategic Studies 2019.
7. https://annabaa.org/aarticles/fileM//5cbfa1b454022.jpg
8. Sobhi, Maher Majed & Awad , Khalid Rokan, (2022), The impact of exchange rate fluctuations on exports in Iraq for the period (2004-2020), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences , Vol. 18, No. 60, Part (3)
9. Awad, Khaled Rokan and Sobhi, Maher Majid, (2022) The impact of exchange rate fluctuations on Iraqi imports for the period (2004-2020), Journal of Labor Economics, University of Fallujah, Volume 3, Issue 5.